كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست

رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

توقيع "برنامج دعم الإصلاح والحوكمة البيئية"

وزارة البيئة – الخميس 31 أيار 2012

CHECK AGAINST DELIVERY

معالي وزير البيئة ناظم الخوري،
حضرة الدكتور سهيل بوجي، أمين عام رئاسة مجلس الوزراء،
حضرة رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر،
الحضور الكريم،
حضرة السيدات والسادة،

البيئة... أسمع غالباً أن لبنان يعاني من مشاكل ملحة أكثر يجب أن يعالجها. غير أن التدهور البيئي برز خلال العقدين الماضيين كواحد من التحديات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبنان. لذلك هناك حاجة إلى اهتمام عاجل والتزام جدي وإرادة سياسية. وليس تسمم الهواء وتلوث المياه السطحية والأنهار والمطامر غير الشرعية وتفريغ مياه الصرف الصحي غير المعالجة في البحر سوى بعض أوجه هذا التحدي الذي يؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية والظروف المعيشية والغذاء والصحة والسياحة، إلخ.

ولا يقتصر الأمر على أن تكلفة التدهور البيئي تتخطى ما قيمته 800 مليون يورو في السنة في لبنان، بل إن تكلفة هدر الموارد الطبيعية والفرص الاقتصادية الضائعة كبيرة هي أيضاً.

ويعتبر التقدم الأخير في لبنان في مجال إنقاذ البيئة مهماً ويظهر الإرادة في الانتقال إلى صيغة يُجبر فيها الملوثون على المساهمة في تكلفة الوقع الذي يخلفونه على البيئة. وأهنئ في هذا الإطار معالي وزير البيئة ناظم الخوري على المراسيم الأخيرة التي صدرت والتي تفرض تطبيق إجراءات تقييم بيئي وتنص على إنشاء مركز مدعي عام بيئي.

ومع تقديم الاتحاد الأوروبي دعماً بقيمة 8 ملايين يورو، فإن هدف برنامج دعم الإصلاح والحوكمة البيئية يقضي بتزخيم عملية تحسين الحوكمة البيئية في لبنان. لماذا؟ لأننا نعتقد أن الإطار البيئي القانوني القوي شرط مسبق للتنمية المستدامة.

غير أن هذا لا يكفي. لذلك فإن البرنامج جزء من حزمة بيئية أكبر مخصصة للبنان سوف تتضمن إجراءات تكييف وتخفيف خاصة بالتغير المناخي ودعماً للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وهي إحدى أولويات هذه الحكومة.

حضرة السيدات والسادة،

كما تعرفون، سوف يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو في حزيران المقبل. ومن الأمور الرئيسية التي يقترحها الاتحاد الأوروبي على هذا المؤتمر إنشاء وكالة دولية لدعم الحوكمة البيئية.

نأمل في أن تدعم الحكومة اللبنانية موقف الاتحاد الأوروبي هذا. علماً بأن برنامج دعم الإصلاح والحوكمة البيئية يتلاءم بالكامل مع هذا الاقتراح، بما أنه يساهم في البناء المؤسسي الملح للسلطات البيئية.

أشكر الحكومة اللبنانية ولاسيما معالي الوزير على الاستمرار في تشاطر الالتزام بمواجهة التدهور البيئي مواجهة جدية.

شكراً.